|  |  |
| --- | --- |
| **مؤتمر المندوبين المفوضين (PP-22)بوخارست، 26 سبتمبر - 14 أكتوبر 2022** |  |
|  |  |
|  |  |
| الجلسة العامة | **الإضافة 14للوثيقة 44-A** |
|  | **9 أغسطس 2022** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
|  |  |
| الدول الأعضاء في المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات (CEPT) |
| المقترح الأوروبي المشترك رقم 16: مراجعة القرار 139: |
| استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجلسد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع |
|  |

MOD EUR/44A14/1

القـرار 139 (المراجَع في بوخارست، 2022)

استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوخارست، 2022)،

إذ يذكِّر

 *أ )* بالمقدمة (الرقم 1) في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات: "الاعتراف الكامل بالحق السيادي لكل دولة في تنظيم اتصالاتها، ونظراً إلى أهمية الاتصالات المتزايدة في الحفاظ على السلم وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الدول"؛

*ب)* بالقرار 16 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن التدابير والإجراءات الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً (LDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

*ج)* ب[القرار 30 (المراجَع في كيغالي، 2022)](#RES30) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن دور قطاع تنمية الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مع مراعاة خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

*د )* بالقرار 37 (المراجَع في كيغالي، 2022) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن سد الفجوة الرقمية؛

*ﻫ )* بالقرار 44 (المراجَع في كيغالي، 2022) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية[[1]](#footnote-1)1 والبلدان المتقدمة؛

*و )* بالتوصية ITU‑T D.53 لقطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد، بشأن الجوانب الدولية للخدمة الشاملة؛

*ز )* بالقرار 23 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن النفاذ إلى شبكة الإنترنت وتوفرها في البلدان النامية ومبادئ تحديد رسوم التوصيل الدولي بالإنترنت؛

*ح)* بالقرار 191 (المراجَع في دبي، 2018) لهذا المؤتمر، بشأن استراتيجية تنسيق الجهود بين قطاعات الاتحاد الثلاثة،

واعترافاً منه

*أ )* بأن ثمة فجوة رقمية مستمرة تشمل جزءاً كبيراً من سكان العالم المشمولين فعلاً بالنطاق العريض والذين لا يستخدمون الإنترنت، فضلاً عن وجود فجوة ملحوظة في التغطية بين الأشخاص الذين لا يزالون يفتقرون إلى النفاذ إلى شبكة عريضة النطاق؛

*ب)* بأن البلدان النامية تتأثر سلباً على وجه الخصوص بالفجوة الرقمية، وأن الفجوة أكبر أيضاً بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية أو النائية أو التي تشح فيها الخدمات، وبالنسبة للنساء والفتيات وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وأولئك الذين ينتمون إلى الفئات الضعيفة[[2]](#footnote-2)2؛

*ج)* بأن الافتقار إلى تمويل ميسور التكلفة في أقل البلدان نمواً بسبب ارتفاع مخاطر الاستثمار، خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، يمثل عائقاً إضافياً أمام الاستثمار في البنية التحتية للتوصيلية في تلك البلدان؛

*د )* بأن هناك العديد من العوامل التي تجعل سد الفجوة الرقمية أمراً صعباً، بما في ذلك الافتقار إلى الخدمات والأجهزة ميسورة التكلفة للأشخاص الذين يعيشون في المناطق التي تتوفر فيها التغطية، ونقص التغطية في المناطق الريفية أو النائية أو غيرها من المناطق التي تشح فيها الخدمات، ولا سيما في البلدان النامية، والافتقار إلى المعارف الرقمية والمهارات ذات الصلة، والافتقار إلى المحتوى والخدمات المحلية المناسبة، والعوامل الاجتماعية التمييزية؛

*هـ)* بأن التخلف الاجتماعي والاقتصادي في جزء كبير من العالم هو من أكثر المشاكل حدة ولا يؤثِّر على البلدان المعنية فحسب، بل يؤثِّر أيضاً على المجتمع الدولي بأسره؛

*و )* بأن فوائد التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) يمكن أن توفر فرصاً للخدمات الرقمية في البلدان النامية، وتمكن من رقمنة البنية التحتية التي يرتكز عليها الاقتصاد بما في ذلك رقمنة الاقتصاد؛

*ز )* بأن التكنولوجيات الجديدة لشبكات الاتصالات تظهر إمكانية لتوفير خدمات أكثر كفاءة واقتصادية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها وخاصة بالنسبة إلى المناطق التي تنعدم و/أو تشح فيها الخدمات؛

*ح)* بأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات أكدت على أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل أساساً جوهرياً لبناء مجتمع معلومات شامل للجميع، كما طالبت القمة بالتزام جميع الدول بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لخدمة التنمية؛

*ط) بأن* الحدث الرفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+10)، وهو صيغة موسعة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، نظمه الاتحاد بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، يقر في بيانه بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بأنه منذ مرحلة القمة التي عقدت في تونس 2005، تطور استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كبير حيث أصبحت جزءاً من الحياة اليومية وتزيد من وتيرة النمو الاجتماعي والاقتصادي وتساهم في التنمية المستدامة وتزيد من الشفافية والمساءلة (عند الاقتضاء) وتوفر فرصاً جديدة للبلدان المتقدمة والنامية على السواء لاستغلال الفوائد التي توفرها هذه التكنولوجيات الجديدة؛

*ي)* بأن الرؤية الخاصة بالحدث الرفيع المستوى (WSIS+10) للقمة العالمية لمجتمع المعلومات لما بعد 2015، يعيد التأكيد بدوره على أن هدف هذه القمة هو سد الفجوة الرقمية والتكنولوجية والمعرفية وبناء مجتمع معلومات محوره الناس وشامل ومفتوح ويتمحور حول التنمية حيث يتسنى للجميع النفاذ إلى المعلومات والمعارف واستخدامها وتبادلها؛

*ك)* بأن إعلانات المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات الأخيرة (إسطنبول، 2002 والدوحة، 2006 وحيدر آباد، 2010 ودبي، 2014، وبوينس آيرس، 2017؛ وكيغالي، 2022) استمرت في التأكيد على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها أساسية للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأنها تؤدي دوراً هاماً في التخفيف من حدة الفقر وخلق فرص العمل والحماية البيئية والوقاية من الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث (إضافة إلى أهمية التنبؤ بها) والتخفيف من آثارها، وضرورة توافرها لخدمة التنمية في القطاعات الأخرى، ولذلك ينبغي تسخير الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة تسخيراً كاملاً لتعزيز التنمية المستدامة؛

*ل)* بأن منظمات وكيانات كثيرة كانت تنفذ أنشطة متنوعة لسد الفجوة الرقمية، حتى قبل عقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وبالإضافة إلى أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات؛

*م )* بأن استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعزز النمو الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي وتساهم في التنمية المستدامة وتوفر فرصاً جديدة للبلدان المتقدمة والنامية للاستفادة من الفوائد التي تقدمها التكنولوجيات الجديدة؛

*ن)* بأن هناك حاجة للخدمات الرقمية الميسورة التكلفة في البلدان النامية التي أتاحتها الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*س)* بأن القرار 70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، يقر بأن السرعة والاستقرار والقدرة على تحمل التكلفة واللغة والمحتوى المحلي وسهولة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة أصبحت الآن جوانب أساسية للجودة، وأن التوصيل السريع عريض النطاق أصبح الآن عاملاً في تيسير التنمية المستدامة،

وإذ يضع في اعتباره

 *أ )* أنه على الرغم من جميع التطورات الموصوفة أعلاه والتحسن الذي طرأ على بعض الجوانب، لا تزال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها بعيدة عن متناول أغلبية السكان في العديد من البلدان النامية، وخصوصاً من يعيشون في المناطق الريفية أو المناطق النائية أو غيرها من المناطق التي تشح فيها الخدمات؛

*ب)* أنه يجب على كل إقليم وبلد ومنطقة أن تتصدى لمشاكلها الخاصة فيما يتعلق بالفجوة الرقمية مع الحرص على التعاون مع الآخرين للاستفادة من الخبرات المكتسبة؛

*ج)* أن كثيراً من البلدان قد لا تملك البنية التحتية الأساسية اللازمة والخطط الطويلة الأجل والقوانين واللوائح وما أشبه لتطوير وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها؛

*د )* أن أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ما زالت تواجه مشاكل خاصة فيما يتعلق بسد الفجوة الرقمية وستستفيد من التدابير الخاصة لتطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين توصيليتها؛

*هـ )* أن البلدان النامية غير الساحلية تواجه تحديات خاصة تتعلق بعبور خدمات الاتصالات عبر البلدان المجاورة لها المتصلة بالسواحل؛

*و )* أن من الضروري دراسة وتحليل البيئة الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والتكنولوجية للمجتمعات التي يكون من الضروري فيها نشر بنى تحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذ خطط لبناء القدرات؛

*ز )* أن تنفيذ السياسات التي تعزز النفاذ إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والنائية وغيرها من المناطق التي تشح فيها الخدمات قد أثبت أنه أداة حاسمة لسد الفجوة الرقمية؛

*ح)* أن من الضروري تحديد أفضل الممارسات المستدامة لنشر شبكات النطاق العريض عالية السرعة لمساعدة البلدان النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

*ط)* أن جودة النفاذ إلى النطاق العريض ستعزز الشمول وتدعم الرؤية الخاصة بإقامة مجتمع للمعلومات،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

*أ )* أن مرافق وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها ليست نتاجاً للنمو الاقتصادي وحسب، وإنما هي شرط أساسي مسبق للتنمية الاجتماعية والثقافية والبيئية، بما فيها النمو الاقتصادي؛

*ب)* أن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الوطنية والإقليمية والدولية؛

*ج)* أن وجود بيئة مؤاتية تشمل السياسات والمهارات والقدرات التقنية اللازمة لاستخدام التكنولوجيات وتطويرها يُعد حالياً على نفس الدرجة من الأهمية التي تتسم بها الاستثمارات في البنى التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*د )* أن أوجه التقدم الحديثة وخصوصاً تقارب تكنولوجيات وخدمات الاتصالات والمعلومات والبث والحواسيب تشكل في بعض البلدان عوامل للتغيير في مجتمعات المعلومات والمعارف؛

*ﻫ )* أن هناك حاجة مستمرة في معظم البلدان النامية إلى الاستثمار في قطاعات شتى، مع إعطاء الأولوية للاستثمار في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نظراً إلى الحاجة الماسة لها كأساس للنمو والتنمية في القطاعات الأخرى وتطويرها؛

*و )* أنه ينبغي في هذه الحالة أن ترتبط الاستراتيجيات الإلكترونية الرقمية الوطنية بالأهداف الإنمائية الإجمالية؛

*ز )* أنه من الضروري بصفة مستمرة تزويد المسؤولين عن وضع المعايير بالمعلومات الملائمة في حينها بشأن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها ومساهمتها عموماً في مجمل خطط التنمية؛

*ح)* أن الدراسات التي أجريت بمبادرة من الاتحاد لتقييم فوائد الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في هذا القطاع كانت ذات أثر مفيد على القطاعات الأخرى وشرطاً لازماً لتطويرها؛

*ط)* أن استعمال أنظمة الأرض والأنظمة الساتلية لتوفير النفاذ للمجتمعات المحلية في المناطق الريفية وفي المناطق النائية، دون زيادة تكاليف التوصيل من جراء المسافة أو غيرها من الملامح الجغرافية، يجب النظر إليه كأداة بالغة الفائدة لسد الفجوة الرقمية؛

*ي)* أن خدمات النطاق العريض الفضائية والأرضية تمكن من توفير حلول للاتصالات فعالة من حيث التكاليف تتسم بتوصيلية وسرعة وموثوقية عالية في المناطق الحضرية وفي المناطق الريفية، وحتى في المناطق النائية، ممثلة محركاً أساسياً من محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان والمناطق؛

*ك)* أن تطوير معدات منخفضة التكلفة مهم لنشر الشبكات في المناطق التي تنعدم و/أو تشح فيها الخدمات؛

*ل)* أن استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتيح فرصاً وفوائد للاقتصاد، بما في ذلك الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لدعم رقمنة الاقتصاد؛

*م )* أن تقاسم البنية التحتية للاتصالات يمكن أن يكون وسيلة فعالة لنشر شبكات الاتصالات، ولا سيما في المناطق التي تنعدم و/أو تشح فيها الخدمات،

وإذ يؤكد على

*أ )* الدور الهام الذي تؤديه الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في تطوير الحكومة الإلكترونية، والقوى العاملة، والزراعة، والتعليم، والصحة، والنقل، والصناعة، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، والتجارة، وتبادل المعلومات ونقلها من أجل الرفاه الاجتماعي، ضمن عدة أمور، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي العام للبلدان النامية، ولا سيما لسكان المناطق الريفية أو النائية أو غيرها من المناطق التي تشح فيها الخدمات؛

*ب)* أن البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها أساسية لتحقيق هدف ضمان الشمول الرقمي للجميع، والتمكين من النفاذ المستدام والواسع وبتكلفة معقولة إلى المعلومات؛

*ج)* أن التعريفات المفروضة على استيراد معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الضرورية لنشر الشبكات، بما في ذلك شبكات المستقبل، يمكن أن تقيد نشر هذه المعدات بسبب ارتفاع التكاليف، مما يحد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن لهذه الشبكات أن تتيحها،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار

*أ )* أن بعض الدول الأعضاء طبقت استراتيجياتها وأطرها التنظيمية الوطنية للمساعدة في سد الفجوة الرقمية على الصعيد الوطني؛

*ب)* أن العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد وضع استراتيجيات وبرامج وطنية لتشجيع الاستثمار في تنفيذ مشاريع لنشر البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكاتها،

وإذ يعرب عن تقديره

 *أ )* لمختلف الدراسات التي أجريت كجزء من برنامج التعاون التقني وأنشطة المساعدة في الاتحاد؛

*ب)* أن الاتحاد الدولي للاتصالات يساعد، تمشياً مع واجباته وولايته، على سد الفجوة الرقمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من خلال تيسير توصيلية شبكات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كمتابعة للغايات والأهداف الرئيسية للقمة العالمية لمجتمع المعلوماتولتحقيقها،

يقرر

1 أنه ينبغي الاستمرار في متابعة تنفيذ القرار 37 (المراجَع في كيغالي، 2022)؛

2 أنه ينبغي أن يستمر الاتحاد في تنظيم الدراسات اللازمة ورعايتها والقيام بها من أجل تحقيق مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في التنمية الشاملة، في سياقات مختلفة ومتغيرة؛

3 أنه ينبغي للاتحاد أن يواصل العمل بمثابة آلية لتبادل المعلومات والخبرات في هذا الشأن وأن يقوم، في إطار تنفيذ خطة عمل كيغالي 2022 وبالشراكة مع المنظمات المناسبة الأخرى، بتنفيذ مبادرات وبرامج ومشاريع ترمي إلى التغلب على الفجوة الرقمية، لا سيما من خلال تمكين التوصيلية بأسعار معقولة، والإلمام بالمعارف الرقمية وتنمية المهارات الرقمية وتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها؛

4 أنه ينبغي أن يكون من أولويات الاتحاد إتاحة قدر أكبر من النفاذ إلى مستودعات أفضل الممارسات والخبرات مع إيلائها أهمية أكبر من أجل سد الفجوة الرقمية، وضمان تحديثها، بحيث تكون جميع الموارد ذات الصلة متاحة بسهولة أكبر ومفيدة لأعضاء الاتحاد وأصحاب المصلحة الآخرين؛

5 أنه ينبغي أن يُعقد اجتماع فريق التنسيق بين القطاعات برئاسة الأمانة، بالتعاون الوثيق مع مديري المكاتب، لتنسيق عمل القطاعات فيما يتعلق بسد الفجوة الرقمية، وتسريع التعاون والتنسيق الوثيقين على النحو المتوخى في القرار 191 لهذا المؤتمر؛

6 أنه ينبغي للاتحاد، أن يواصل، بالتعاون مع المنظمات المعنية، عمله على إعداد مؤشرات مرجعية وافية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لقياس الفجوة الرقمية وتجميع البيانات الإحصائية وقياس آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسهيل إجراء تحليل مقارن للشمول الرقمي، وهو أمر سيظل ضرورياً لدعم النمو الاقتصادي؛

7 أنه ينبغي للاتحاد أن يواصل أعماله وأنشطته لدعم الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في تعزيز أطرها التنظيمية والسياساتية من خلال تقاسم المعلومات بشأن البرامج الوطنية، من أجل المناطق التي تنعدم و/أو تشح فيها الخدمات في أراضيها؛

8 أنه ينبغي للاتحاد تسهيل وتعزيز تطوير البنية التحتية للنطاق العريض عالي السرعة، بما في ذلك برامج لتوسيع نطاق النفاذ،

يستمر في دعوة

إدارات وحكومات الدول الأعضاء ووكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات الاتصالات الإقليمية، والمؤسسات المالية وموردي التجهيزات وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تقديم دعمها من أجل تنفيذ هذا القرار تنفيذاً مرضياً،

يستمر في تشجيع

جميع الوكالات المسؤولة عن المعونات والمساعدات الإنمائية، بما في ذلك البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق الإقليمية والوطنية للتنمية وكذلك الدول الأعضاء في الاتحاد المانحة والمتلقية، على مواصلة إعطاء أهمية بالغة إلى عملية تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإيلاء أولوية عالية لتخصيص الموارد اللازمة لهذا القطاع بطريقة تتيح الحصول على تمويل ميسور التكلفة في البلدان النامية،

يكلف الأمين العام

1 بإبلاغ جميع الأطراف المهتمة بهذا القرار، بما في ذلك وبوجه خاص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، و[مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية](https://www.un.org/ohrlls/) (UN-OHRLLS)، ومجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة، والصناديق الإقليمية، وصناديق التنمية الوطنية من أجل التعاون لتنفيذ هذا القرار؛

2 بتقديم تقرير سنوي إلى مجلس الاتحاد عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

3 بالتأكد من إضافة سد الفجوة الرقمية إلى قائمة اهتمامات فريق المهام المعني بالتنسيق بين القطاعات (ISC-TF)، مع التركيز على التوصيلية ميسورة التكلفة، والإلمام بالمعارف الرقمية وتنمية المهارات؛

4 بأن يطلب من فريق التنسيق بين القطاعات المعني بالقضايا ذات الاهتمام المشترك (ISCG) أن يدرج في عمله النظر في مسائل التوصيلية ميسورة التكلفة والإلمام بالمعارف الرقمية وتنمية المهارات الرقمية، وأن يحدد في تقاريره المقبلة، عناصر العمل في المكاتب الثلاثة وفي الأمانة التي لها تأثير على نفس المسائل؛

5 بأن يُعدّ، بالتعاون مع مديري المكاتب، قائمة بأفضل الممارسات والخبرات بشأن كيفية سد الفجوة الرقمية؛

6 بتحديث جزء بارز ومخصص من الموقع الإلكتروني للاتحاد ومواصلة تطويره لإتاحة النفاذ بسهولة إلى أفضل الممارسات والخبرات، فضلاً عن جميع التقارير والدراسات والمعلومات الأخرى المنشورة، المتصلة بالفجوة الرقمية واتخاذ الترتيبات اللازمة لنشر نتائج الأنشطة المنفذة وفقاً لهذا القرار على نطاق واسع؛

7 بمواصلة تطوير وتعميق العلاقات داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة بهذا القرار، بما في ذلك اليونسكو فيما يتعلق بالإلمام بالمعارف الرقمية وتنمية المهارات الرقمية ومنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتأثير التعريفات على معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستوردة، حتى يتمكن الاتحاد من الاستفادة على نحو أفضل من جميع الموارد والأنشطة الدولية المتعلقة بسد الفجوة الرقمية؛

8 بالعمل مع المكاتب الثلاثة ومع مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتوطيد أواصر التعاون بين الاتحاد وبرامج العمل (PoA) المذكورة فيما يلي، لتلبية الاحتياجات الفريدة للدول الأعضاء المعنية على نحو أفضل فيما يتعلق بأهداف هذا القرار، واقتراح تدابير من شأنها تيسير وتسريع التقدم المحرز فيما يتعلق بأهداف هذا القرار:

 أ ) برنامج العمل (PoA) لأقل البلدان نمواً (LDC)؛

ب) برنامج العمل (PoA) للبلدان النامية غير الساحلية (LLDC)؛

ج) برنامج عمل بربادوس (BPoA)، واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ (MSI) ومسار ساموا للدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS)؛

9 بأن ييسر الاتحاد، حيثما يكون مناسباً، نفاذ الشركاء الدوليين ذوي الصلة إلى اجتماعاته وأحداثه بحيث يتاح بشكل أكبر العمل الجاري في هذه المؤسسات والعمليات الأخرى لأعضاء الاتحاد ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات بالتنسيق مع مديرَي المكتبين الآخرين، كل في إطار ولايته

1 بالتعاون مع الأمين العام ومديرَي المكتبين الآخرين فيما يتعلق بهذا القرار؛

2 بالنظر في أهداف هذا القرار فيما يتعلق بأنشطة قطاع كل منهم واسترعاء انتباه المشاركين في أعمال القطاعات إلى هذه الأهداف؛

3 بتقديم تقرير سنوي عن التدابير المتخذة فيما يتعلق بهذا القرار، وأي عوائق تحول دون تعزيز أهدافه، وأي توصيات لاتخاذ مزيد من الإجراءات؛

4 بمواصلة مساعدة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على وضع سياسات وأطر تنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لصالح التنمية؛

5 بمواصلة مساعدة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على وضع الاستراتيجيات التي توسع سبل النفاذ إلى البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة في المناطق الريفية أو المناطق النائية أو غيرها من المناطق التي تشح فيها الخدمات؛

6 بمواصلة مساعدة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات في وضع استراتيجيات لتحسين الإلمام بالمعارف الرقمية والمهارات الرقمية بما في ذلك تحديث مجموعة أدوات المهارات الرقمية الحالية بصورة منتظمة؛

7 بتقييم الحواجز التي تحول دون إقامة أنظمة معقولة التكلفة ومستدامة لنفاذ المناطق الريفية أو المناطق النائية أو غيرها من المناطق التي تشح فيها الخدمات إلى المعلومات والاتصالات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الشبكة العالمية، وتقييم النماذج الكفيلة بإقامة هذه الأنظمة، استناداً إلى دراسات حول هذه النماذج؛

8 باستعراض وتجميع ونشر أفضل الممارسات والخبرات التنظيمية بشأن الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المستعملة لتعزيز التوصيلية بأسعار ميسورة والإلمام بالمعارف الرقمية وتنمية المهارات الرقمية وتشجيع الاستثمار في خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات في المناطق التي تنعدم و/أو تشح فيها الخدمات، باستعمال الوسائل الممكنة في البلدان و/أو المناطق، والتي يمكن أن تشمل صناديق الخدمة العالمية في بعض البلدان، حسب الاقتضاء؛

9 بمواصلة القيام، في حدود الموارد المتيسرة بإجراء دراسات حالة تتعلق بتطوير البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، وخاصة في المناطق التي تنعدم و/أو تشح فيها الخدمات مثل المناطق الريفية والمناطق النائية، قدر الإمكان؛

10 بتجميع ونشر المبادئ التوجيهية التي تجمع أفضل الممارسات لتقاسم البنية التحتية لشبكات الاتصالات، حسب الاقتضاء؛

11 بتشجيع وتسهيل إجراءات تعاونية بين قطاعات الاتحاد المختلفة للقيام بدراسات ومشاريع وأنشطة مشتركة محددة في خطط عمل هذه القطاعات يكون هدفها استكمال تطوير شبكات الاتصالات الوطنية؛

12 بمواصلة دعم الدول الأعضاء من خلال تزويدها بقاعدة بيانات الخبراء في المجال المطلوب وتمويل الإجراءات اللازمة لسد الفجوة الرقمية في البلدان النامية ضمن الموارد المخصصة في الخطة المالية؛

13 بتعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، لا سيما المنظمات الخاصة بالبلدان النامية، في الأنشطة ذات الصلة بسد الفجوة الرقمية؛

14 بتقديم المساعدة بشأن بناء القدرات عن طريق بناء ثقافة التعلم والتعاون لتحقيق واستخلاص الفوائد من الثورة الصناعية الجديدة، من خلال بناء البرامج أو البرامج المشتركة في المجالات ذات الصلة بسد الفجوة الرقمية، وفقاً لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وضمن ولاية الاتحاد،

يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية

بتنفيذ إجراءات، بالتنسيق مع مدير مكتب تنمية الاتصالات، من أجل دعم الدراسات والمشاريع، والنهوض في نفس الوقت بالأنشطة المشتركة التي ترمي إلى بناء القدرات من أجل تعزيز استخدام الموارد من المدارات والطيف بكفاءة بغية تعزيز النفاذ ميسور التكلفة إلى النطاق العريض بما في ذلك من خلال الحلول الفضائية والأرضية، وتيسير التوصيلية بين الشبكات وبين مختلف المناطق والبلدان والأقاليم، خاصةً في البلدان النامية،

يكلف مجلس الاتحاد

1 بتخصيص الموارد الكافية في حدود موارد الميزانية المعتمدة من أجل تنفيذ هذا القرار؛

2 باستعراض تقارير الأمين العام واتخاذ التدابير الملائمة لضمان تنفيذ هذا القرار؛

3 بتقديم تقرير عن تقدم العمل بالنسبة إلى هذا القرار إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى الاستمرار في اتخاذ إجراءات متضافرة لتحقيق أهداف القرار 37 (المراجَع في كيغالي، 2022) وهذا القرار، بما في ذلك من خلال تقديم دراسات حالة ذات صلة بالسياسات الفعّالة والتدخلات التنظيمية، إلى مديري مكاتب الاتحاد من أجل المساعدة على تبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة؛

2 إلى إجراء مشاورات مع المستفيدين من الخطط والبرامج والاستثمارات المتعلقة بالبنى التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع مراعاة الاختلافات الحالية الناشئة عن الظروف الاجتماعية وديناميات السكان حرصاً على حيازة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على نحو مناسب؛

3 إلى تشجيع تنفيذ سياسات لزيادة استثمارات القطاعين العام والخاص في تطوير وإنشاء أنظمة الاتصالات الراديوية، بما في ذلك الأنظمة الساتلية، في بلدانها ومناطقها والنظر في إدراج استعمالها في خطط النطاق العريض الوطنية و/أو الإقليمية كأداة إضافية من شأنها أن تساعد في سد الفجوة الرقمية والوفاء بالاحتياجات من الاتصالات، خاصةً في البلدان النامية؛

4 إلى دراسة أنواع الفجوات الرقمية السائدة في بلدانها (مثل الفجوات الجغرافية والاقتصادية والفجوة بين الجنسين والأجيال، وما إلى ذلك) وأسبابها (مثل القدرة على تحمل تكاليف الأجهزة والخدمات، وفجوات التغطية، والافتقار إلى المهارات الرقمية، وانعدام المنافسة في أسواق الاتصالات، وما إلى ذلك) ووضع سياسات ولوائح مصممة خصيصاً للتغلب عليها، وإبلاغ الاتحاد بها بحيث يتسنى للأعضاء الآخرين في الاتحاد الاستفادة من خبراتها؛

5 إلى العمل على الصعيد الوطني لتحسين فهم أثر التعريفات المفروضة على معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستوردة على اعتماد شبكات المستقبل.

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-1)
2. 2 انظر تقارير الاتحاد بشأن قياس التنمية الرقمية: حقائق وأرقام [↑](#footnote-ref-2)